## المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ (١)

والاسمُ منهُ مُعْرَبٌ ومبْنِي ... لشبهِ من الحروفِ مدنِي (٢)

* يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو ما سلم من شبه الحروف ، والثاني المبني وهو : ما أشبه الحروف ، وهو المعنيُّ بقوله : « لشبهٍ من الحروف مُدْنى » ؛ أى : لشبهٍ مُقرَّبٍ من الحروف .

* فعلة البناء منحصرة عند المصنف - رحمه الله تعالى - فى شبه الحرف .

ثم نوّع المصنف وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت . وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى ؛ حيث جعل البناء منحصرًا فى شبه الحرف ، أو ما تضمن معناه .

---

= تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصًا بها حيث سماها « خالفة » .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » بلام الأمر ، فحذفت اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جئ بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله « مبنى » على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناؤه ثابت لشبه » ، « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى ، « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدنٍ له من الحرف ، ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشيء من الشيء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوبًا .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى : أن الاسم منحصر فى قسمين المعرب والمبنى ، والثانية : أن سبب بناء المبنى منه منحصر فى شبهه للحرف لا يتجاوزه .

* وقد نصّ سيبويه - رحمه الله - على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف . وممن ذكره ابن أبى الربيع[١] .

كالشَّبه الوَضْعيّ في اسْمَىْ جِئْتنا والْمَعْنَويّ في متى وفي هُنا[٢]

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شئ واحد يوجد فى كل مبنى منها، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات ويوجد آخر فى بعض آخر، وهكذا؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى، ومثاله- عند هؤلاء- من الاسم «نَزالِ وهيهاتَ» فإنهما لما أشبها «انزل وبَعُدَ» فى المعنى بنيا، وهذا السبب غير صحيح، لأنه لو صح للزم بناء نحو «سقيًا لك» و«ضَرْبًا زيدًا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى. وأيضًا يلزمه إعراب نحو «أف» و«أوه» ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التى من أجلها بُنى «نزال» و«شتان» و«أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيًا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدًا متأثرًا بعامل يعمل فيه، لا فى لفظه ولا فى محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب : أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرّفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ«حذام، وقطام» ونحوهما، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة؛ وهو فاسد، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته فى الهيئة نزال ونحوه، مما بُنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأى الحذاق من النحويين، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(٢) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : وذلك كائن كالشبه، «الوضعى» نعت للشبه، «فى اسمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى، واسمى مضاف=

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر ، وكافتقار أصلا[1]

* ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :

الأول : شبهه له في الوضع ؛ كأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد ؛ كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كـ « نا » في « أكرمنا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « في اسمي جئتنا » ؛ فالتاء في جئتنا اسم لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد .

وكذلك « نا » اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين[2] .

---

* و« جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه ، « والمعنى » معطوف على الوضعي ، « في متى ، وفي هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنى ، وتقدير البيت : والشبه المُدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و« نا » ، ومثل الشبه المعنوي الكائن في « متى » الاستفهامية والشرطية وفي « هنا » الإشارية .

(١) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه ، « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة ، « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، و« لا » مضاف ، و« تأثر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله ، « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة ، « أصلا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته .

(٢) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل : إنَّ وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم

* **الثانى** : شبه الاسم له فى المعنى ، وهو قسمان : **أحدهما** : ما أشبه حرفًا موجودًا ، **والثانى** : ماأشبه حرفًا غير موجود؛ فمثال الأول : « متى »؛ فإنها مبنية لشبهها الحرف فى المعنى؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو : «مَتى تَقُومُ؟» وللشرط ، نحو : متى تقم أقم ، وفى الحالتين هى مشبهة لحرف موجود؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإن .

**ومثال الثانى** : « هنا »؛ فإنها مبنية لشبهها حرفًا كان ينبغى أن يوضع ، فلم يوضع؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى ، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » ، وللنهى « لا » ، وللتمنّى « ليت » ، وللترجى « لعلّ » . ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفًا مقدرًا [(١)] .

**والثالث** : شبهه له فى النيابة عن الفعل ، وعدم التأثر بالعامل؛ وذلك كأسماء الأفعال ، نحو دَرَاكِ زَيْدًا ، فدراكِ مبنى لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ، ولا يعمل فيه غيره [(٢)]؛ كما أن الحرف كذلك .

---

= حكم الاسم وهو الإعراب، لسببين، أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضًا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف؛ فإنه قد أشبهه فى شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة، والسبب الثانى: أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه، ومعنى هذا الكلام أنه فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع؛ فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفة عليه. وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع.

(١) نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو أل العهدية؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة فى هنا ونحوها حسية وفى أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها فى المعنى حرفًا مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفًا، وأيضًا «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفًا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفًا مقدرًا، فافهم ذلك.

(٢) اسم الفعل ما دام مقصودًا معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى

أُصِّلا» . وذلك كالأسماء الموصولة نحو الذى؛ فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف فى ملازمة الافتقار فبنيت[(١)] .

وحاصل البيتين : أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

ومُعْرَبُ الأسْماءِ ما قدْ سلِما  مِنْ شبهِ الحرْفِ كأرْضٍ وسَما[(٢)]

---

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعًا خامسًا سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو «الم ، ق ، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب؛ لأنها من المتشابه الذى لا يُدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضًا نوعًا سادسًا سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل «حاشا» الاسمية؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طردًا للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك فى متن التسهيل .

(٢) «ومعرب» مبتدأ ، ومعرب مضاف و«الأسماء» مضاف إليه ، «ما» اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ ، «قد سلما» قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى «سلما» للإطلاق ، «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و«الحرف» مضاف إليه ، «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصورًا - إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وهاهنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال : «المعرب والمبنى» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضًا فقال «والاسم منه معرب ومبنى» ولكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه؟ =

* يريدُ أن المعربَ خلاف المبنىّ ، وقد تقدم أن المبنى ما أشبه الحرف ، فالمعرب ما لم يشبه الحرف .

* **وينقسم إلى صحيح وهو ما ليس آخره حرف علة «كأرض»، وإلى معتل** وهو : ما آخره حرف علة كسُمَا ، وسُمَا : لغةٌ فى الاسم ، وفيه ستّ لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرها ، وسُمٌ - بضم السين وكسرها ، وسْمَا - بضم السين وكسرها أيضا .

* وينقسم المعرب أيضا إلى : **متمكن أمكن**؛ وهو المنصرف كزَيْدٍ وعَمْرو ، وإلى **متمكن غير أمكن** - وهو غير المنصرف ، نحو : أحمدَ ومساجدَ ، ومصابيحَ ، **فغير المتمكن** هو : المبنى ، **والمتمكن هو** : المعرب؛ وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن[1] .

**وفعلُ أمرٍ ومُضىِّ بُنيا وأعربوا مُضارعًا : إنْ عريا**[2]

---

والجواب عن ذلك أنه بدأ فى الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء، وبدأ فى التعريف بالمبنى لكونه منحصرًا، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

(١) والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين، إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف.

(٢) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف و«أمر» مضاف إليه «ومُضِىّ» يُقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل، «بنيا» فعل ماض مبنى للمجهول، والألف التى فيه للتثنية، وهى نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضى» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فعل، «أعربوا» فعل وفاعل، «مضارعًا» مفعول به، «إن» حرف شرط، «عريا» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أى: إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب، وعرى من باب رضى بمعنى خلا، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عُرُوًّا - مثل سما يسمو سموًّا- إذا نزل به، ومنه قول أبى صخر الهذلى:

وإنّى لتَعْرونى لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ومن نون إناث : كيرعن من فتن[1]

المعرب والمبنى من الأسماء - شرع فى بيان المعرب

ومذهب البصريين : أن الإعراب أصل فى الأسماء ، فرعٌ فى

أصل فى الفعل البناء عندهم .

يذهبون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأول هو

ونقل ضياء الدين بن العلج فى البسيط : أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فرع فى الأسماء .

---

(١) «من نون» جار ومجرور متعلق بعرى، ونون مضاف و«توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف و«إناث» مضاف إليه، «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كائن كيرعن، «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبنى على السكون فى محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً، «فتن» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربًا لا يسأل عن علة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنيًا يُسأل عن علة بنائه، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم، وأنها مشابهته للحرف؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضًا البناء فإن ما جاء منها مبنيًا لا يُسأل عن علة بنائه، وإنما يُسأل عن علة إعراب ما أُعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت زيدًا لكان فاعلاً وصار المراد نفى إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولاً به وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعًا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمرًا، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيًا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفًا غير داخل فى حكم النهى، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفردًا جاز.

والجمع بين الأمثال ضربان :

أحدهما : ما اتُّفق على تركه ، وهو [illegible] ، وهو مبني على [illegible](1) ، نحو : [illegible]

والثاني : اختُلف فيه بالترك ، والإجماع أنه منهي ، وهو فعل الأمر نحو : اسمع ، وهو منهي عنه [illegible](2) .

والجمع بين الأمثال : هو المضارع ، ولا يجوز إلا إذا [illegible] ، أو [illegible] ، فمثال أن الثاني [illegible] «ما تفعلين» ، والفعل [illegible] ، ولا يجوز [illegible] الخفيفة والثقيلة(2) ، لأنه [illegible] ، حيث [illegible] : نحو : ما تفعلان ، وأصله : ما تفعلين ، [illegible] «ما» : [illegible] - [illegible] - [illegible] «تفعلان»(3) .

---

(1) [illegible]

(2) [illegible]

(3) لا فرق في [illegible] بين أن [illegible] :

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أن ... تركعَ يومًا والدهرُ قد رفعه

[illegible]

= (3) [illegible]

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع ، أو ياء مخاطبة نحو : هل تضربُنّ يا زَيْدُون ، وهل تضربِن يا هندُ . **وأصل تضربُنّ** : تضربونَنّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال كما سبق ، فصار تضربونّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنّ ، وكذلك تضربِنّ أصله : تضربينَنّ ، ففُعِل به ما فُعل بتضربونَنّ ، وهذا هو المراد بقوله :

« **وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر** . . . . » .

فشرط فى إعرابه أن يَعْرَىٰ من ذلك ، ومفهومه : أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيا .

فعلم أن مذهبه : أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو : هل تضربَنّ يا زَيْدُ ؟ ؛ فإن لم تباشره أُعْرِب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

* وذهب الأخفش إلى أنه مبنى مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد ، أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

* ومثال ما اتصلت به نون الإناث : الهندات يضربْن ، والفعل معها مبنى على السكون . ونقل المصنف - رحمه الله تعالى - فى بعض كتبه : أنه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ؛ بل الخلاف موجود ، وممن نقله : الأستاذ أبو الحسن بن عُصْفور فى شرح الإيضاح[1] .

وكُلُّ حرف مُستحقٌّ للُبنا  والأصلُ في المبنيِّ أنْ يُسكَنا[2]

---

= التى تتصل بالفعل المسند للواحد فى اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركة مشبعة ، فلو لم تُكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد .

(١) ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزءًا منه ؛ فتقول فى نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءًا منه .

(٢) «كل» مبتدأ ، وكل مضاف ، و«حرف» مضاف إليه ، «مستحق» خبر المبتدأ ، «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق ، «والأصل» مبتدأ ، «فى المبنى» جار ومجرور متعلق بالأصل ، «أن» مصدرية ، «يسكنا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المبنى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل فى المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكنًا .

... (١) ... * ... باب ... ... : ... ... ...

والاسمُ قد خُصِّص بالجرّ ، كما قد خُصِّص الفعلُ بأنْ ينجزما[١]
فارفعْ بضمّ ، وانصبنْ فتحًا ، وجُرْ كسرًا ، كذكرُ اللهِ عبدَهُ يسُرْ[٢]
واجزمْ بتسكينٍ ، وغيرُ ما ذُكِرْ ينُوبُ ، نحوُ : جا أخو بني نمرْ[٣]

= اسم ، «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، «لن» حرف نفى ونصب واستقبال ، «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهابا.

(١) «والاسم» مبتدأ ، «قد» حرف تحقيق ، «خصص» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص ، «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية ، «قد» حرف تحقيق ، «خصص» فعل ماض مبنى للمجهول «الفعل» نائب فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : ككون الفعل مخصصًا ، «بأن» الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص.

(٢) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع ، «وانصبن» الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع ، «فتحًا» منصوب على نزع الخافض ، أى بفتح ، «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «كسرًا» مثل قوله فتحًا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، و«ذكر» : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، و«عبد» : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، و«يسر» : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذكر.

(٣) «واجزم» الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم ، «وغير» الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، «ينوب» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و«بنى» مضاف =

* أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، فأما الرفع والنصب ؛ فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو : زَيْدٌ يقوم ، وإن زيدًا لن يقوم .

وأما الجر ، فيختص بالأسماء نحو : بزيد ، وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو : لم يضرب .

* والرفع : يكون بالضمة ، والنصب : يكون بالفتحة ، والجر : يكون بالكسرة ، والجزم : يكون بالسكون . وما عدا ذلك يكون نائبا عنه . كما نابت الواو عن الضمة فى أخو ، والياء عن الكسرة فى بنى من قوله : « جاء أخو بنى نمر » وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة .

****

## وارْفَعْ بِواوٍ ، وانْصِبَنْ بِالألِفْ ،
## واجْرُرْ بِياءٍ - ما من الأسما أصِفْ[1]

* شرع فى بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره .

والمراد بالأسماء التى سيصفها : الأسماء الستة ؛ وهى : أَبٌ وأخ ، وحمٌ ، وهَنٌ ، وفوه ، وذو مال .

فهذه ترفع بالواو نحو : جاء أبو زَيْدٍ ، وتنصب بالألف نحو : رأيت أباه ، وتجر بالياء نحو : مررت بأبيه .

---

= إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و« نمر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسُكِّن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو « أبوه » أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع « نحو » مضافًا له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « بواو » متعلق بارفع ، « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع ، « بالألف » جار ومجرور متعلق بانصب ، « واجرر » الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع ، « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر ، « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتى ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة ، « أصف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه .